

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية

- من الصحافة العالمية: الصين تتطلع إلى صيغ اقتصادية جديدة في قمة العشرين

- تحليل اخباري: فرصة أخيرة أمام أميركا لإقرار اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ»

- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدت بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

دول العشرين تطالب بإيجاد طرق جديدة لحماية البنية التحتية من أخطار التغيرات السياسية

بوابة الأهرام

طالب جون بيك، رئيس فريق عمل البنية التحتية بمجموعة الأعمال "B 20" المنبثقة عن مجموعة دول العشرين، والرئيس التنفيذي لمؤسسة "أى كانج" بإيجاد طرق جديدة لحماية استثمار البنية التحتية من أخطار التغيرات السياسية والتنظيمية. وينبثق عن مجموعة دول العشرين عدد من مجموعات أو فرق العمل، من بينها مجموعة الأعمال Business 20 التي يرمز إليها بالـ "B20"، التي شكل لها عدد من المجموعات الفرعية لدراسة الآليات التي تمكن مجموعة العشرين من تحقيق أهدافها المنشودة، وبالذات فيما يتعلق بتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف وتوفير الوظائف. وأشاد بيك بالتوصيات الخمس التي طرحها فريق عمل البنية التحتية، والتي في مقدمتها تحسين المالية ودور بنوك التنمية متعددة الأطراف، موضحاً أن الحماية والتأمين ضد الأخطار السياسية والتنظيمية أكثر التوصيات التي يهتم بها. وأضاف: "يمكننا أن ننشئ بنك التأمين العالمي للبنية التحتية، ورفع حجم ودرجة تغطية الضمانات للاستثمارات البنية التحتية". وأشار إلى أن الشركات الصينية تلعب دوراً مؤيداً وبناءً في تشكيل التوصيات، مضيفاً أنها يمكنها تحسين دورها من خلال تعريف نفسها بنموذج ناجح في الدول الأخرى واختيار ثقافة الشركات الأكثر مناسبة لها.

الصكوك تظهر على رادار المستثمرين العالميين بعد ضمها لمؤشرات "جى بى مورجان"

موقع صحيفة البورصة

سوف يجذب قرار «جى بى مورجان تشايس أند كو» بإضافة السندات الإسلامية في مؤشرات المزيد من المستثمرين العالميين إلى سوق الصكوك البالغة قيمتها 370 مليار دولار ويعزز تداولها. وقال البنك، في بيان يوم 18 أغسطس الجاري، إن الأوراق المتوافقة مع الشريعة سوف يتم ضمها لخمس مؤشرات، اعتباراً من 31 أكتوبر، وسوف تشكل ما بين 0.35% و 0.99% من إجمالي الأصول المتداولة على المؤشرات، وسوف يتم تقييم الصكوك بنفس معايير السندات غير الإسلامية. وقال حضيف مراد، مدير الاستثمار في ذراع صندوق «أبردين» لإدارة الأصول الإسلامية، لوكالة أنباء «بلومبرج»، إنهم تلقوا استفسارات عديدة من العملاء الذين لم يستثمروا في الصكوك من قبل، ويريدون أن يفهموا المنتج. وأضاف أن خطوة «جى بى مورجان» سوف تؤدي إلى قبول أوسع للصكوك بين المستثمرين الذين لا يريدون المخاطرة بالتنوع، بعيداً عن أصولهم المعتادة. وذكرت «بلومبرج»، أن هذه الخطوة التي جاءت بعد أن أضاف «باركليز» السندات السيادية الماليزية المتوافقة مع الشريعة والمقومة بالعملة المحلية لمؤشره العام الماضي، قد تساعد على إنعاش الاهتمام العالمي في طروحات الصكوك التي فترت العام الماضي؛ بسبب تراجع أسعار البترول. وقالت شركة «سيدكو كابيتال» بجدة، إن المزيد من البنوك التي لديها مؤشرات قد تحذو حذو «جى بى مورجان» عندما يصبح عدد متزايد من المستثمرين أكثر معرفة بالسندات الإسلامية. وارتفعت مبيعات السندات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنسبة 17% إلى 28.1 مليار دولار حتى الآن في 2016، مقارنة بنفس الفترة العام الماضي، ومع ذلك، فقد تراجع الاهتمام بها خارج أسواقها التقليدية، ماليزيا والشرق الأوسط.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وبعد أن أصدر مجموعة من المصدرين من جنوب أفريقيا إلى لوكسمبرج وبريطانيا صكوكا إسلامية لأول مرة في 2014، كانت هناك ندرة في الإصدارات. وقالت الكويت، وباكستان، وصندوق الثروة السيادي الماليزي إنها تخطط لاستغلال السوق في الأشهر المقبلة. وقال أنجوس سليم عمران، مدير الأسواق المالية في بنك «آر إتش بي» الاستثماري في ماليزيا، إن إضافة الصكوك لمؤشر «جي بي مورجان» سوف تعزز المشاركة في السوق، وهو بالتأكيد أمر إيجابي. وقال فكري زكي غزالي، محلل الدخل الثابت في «سيدكو كابيتال»، إن إضافة الصكوك لمؤشر البنك الأمريكي قد تخلق سوقا ثانوية للديون الإسلامية، بعدما أعاق تشكيكه ميل المستثمرين لشراء وحمل الصكوك وسط نقص المعروض. وبلغ إجمالي تداول الصكوك في ماليزيا، أكبر سوق في العالم لتداول هذه السندات، 372.9 مليار رينجيت (92 مليار دولار) في 2015، مقارنة بـ601 مليار رينجيت للسندات غير الإسلامية. وأضاف «غزالي»، أن الصكوك سوف تجذب المزيد من الانتباه من الآن فصاعدا، ولكنه أوضح أن السوق يحتاج لمجموعة متنوعة من أشكال الطرح لكي يحتفظ بهذا الزخم.

توقعات بارتفاع عجز الميزانية الأمريكية خلال هذا العام

وكالة أنباء الشرق الأوسط

توقع مسؤولون أمريكيون في مكتب الميزانية التابع للكونجرس الأمريكي، أن يصل عجز الميزانية الأمريكية هذا العام إلى 590 مليار دولار (522 مليار يورو) مما يمثل 3.2% من الإنتاج القومي الخام. وكان العجز قد سجل في العام الماضي أدنى مستوى له منذ 8 سنوات فبلغ 438 مليار دولار. ولكن ارتفاعه هذا العام يرجع إلى زيادة نفقات الحماية الاجتماعية وانخفاض بعض العوائد الضريبية.

نائب وزير المالية الصيني: لا اتجاه لخفض قيمة اليوان على المدى الطويل

(رويترز)

قال نائب وزير المالية الصيني تشو قوانغ ياو في مقابلة مع التلفزيون الرسمي إن أسس الاقتصاد الصيني لا تزال سليمة ولا يوجد اتجاه لخفض لقيمة اليوان على المدى الطويل.

وأضاف أن بلاده قادرة على تحقيق معدل النمو المستهدف عند 6.5 بالمئة على الأقل في الفترة بين 2016 و2020. وقال تشو إن الاقتصاد العالمي يواجه مزيدا من عدم اليقين بسبب قرار بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

تراجع الثقة في اقتصاد الاتحاد الأوروبي في أغسطس بأكثر من المتوقع

(رويترز)

أظهرت بيانات المفوضية الأوروبية أن الثقة في الاقتصاد في 19 دولة تتعامل باليورو تراجعت في أغسطس لأقل مستوى منذ مارس/ آذار في مؤشر جديد على ضعف المعنويات بعد تصويت بريطانيا لصالح الخروج من عضوية الاتحاد الأوروبي. ونزل مؤشر منطقة اليورو للمعنويات الاقتصادية إلى 103.5 في أغسطس من 104.5 في يوليو وهو أقل مستوى منذ مارس ويظل أقل كثيرا من مستوى 104.1 الذي جاء في متوسط التوقعات في استطلاع أجرته رويترز وشمل 38 من خبراء الاقتصاد. وتراوحت التوقعات بين 103 و104.9.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

ونزل مستوى الثقة بين المديرين في قطاع الصناعة إلى -4.4 مع هبوط تقييم سجل الطلبات الحالي بأكثر وتيرة منذ فبراير شباط 2009. ونزلت الثقة بين المديرين في قطاع الخدمات إلى 10.0 بسبب تراجع توقعات الطلب

تغيرات أسواق النفط تصب في صالح المنتجين

العربية. نت

رغم التأثيرات السلبية التي عكستها تطورات أسواق النفط وأسعاره على كافة المنتجين خلال العامين الماضيين، إلا أن كافة مؤشرات العرض والطلب تميل لصالح المنتجين من دول المنطقة على مستوى السيطرة على أسواق المستهلكين وارتفاع درجة الاعتماد على تدفق النفط إلى اقتصادياتها نظرا لما تتمتع به من اعتمادية عالية في الإمداد وانخفاض تكاليف الإنتاج، وهو الأهم، الأمر الذي يتيح لها مزيدا من المناورة لدى أسواق النفط. وأوضح التقرير الأسبوعي لشركة نفط "الهلال" الإماراتية، أن تزايد الاعتماد على نفط دول المنطقة يشكل مؤشرا إيجابيا من بين حزمة المؤشرات السلبية التي أحاطت ولا زالت تحيط باقتصاديات دول المنطقة، وتكاد تغير ملامحها الاقتصادية إذا ما استمر التراجع على العوائد وتعمقت العجزات. في المقابل فإن ارتفاع إنتاج دول المنطقة من النفط إلى مستويات قياسية ساهم في رفع حجم المعروض، وبالتالي رفع حصة دول المنطقة من إجمالي المعروض والمطلوب لدى أسواق النفط خلال الفترة الأخيرة.

وبين التقرير أن دول المنطقة تتمتع بقدرات إنتاجية غير مستغلة، ومن الممكن استغلالها في أي وقت عند مستويات تكاليف شبه ثابتة وعند متوسط سعري يصل إلى 14.2 دولار للبرميل، وهذا لا يتوفر لدى الكثير من المنتجين حول العالم والذين يضطرون للتوقف عن الإنتاج عند نقطة تعادل سعرية باتت متكررة خلال الفترة الأخيرة.

وتعتبر الدول المستوردة للنفط المستفيد الأول حتى اللحظة وأن المنتجين من كافة دول العالم هم أكثر الخاسرين من جراء استمرار الضغوط على قطاع الطاقة، وبالتالي فإن السيطرة على أسواق المستهلكين قد لا تكون بنفس الفعالية المطلوبة إذا ما عادت أسعار النفط ارتفاعها وتناغمت مع المستويات السعرية المستهدفة من قبل باقي المنتجين.

وهذا يعني أن دول المنطقة ستكون في مقدمة الخاسرين مرة أخرى عند المستويات القياسية للإنتاج بالأسعار السائدة، ومن ثم تراجع قدرتها على السيطرة كلما تحركت الأسعار باتجاه الأعلى.

وأشار التقرير إلى أن السباق على رفع مستويات الإنتاج يشكل ضررا على كافة الجهود ذات العلاقة بخفض التأثيرات السلبية لاستهلاك النفط على البيئة، مع التأكيد على أن النفط الرخيص قد شجع على الاستهلاك المفرط غير الإنتاجي لدى كافة دول العالم، فيما لم ينعكس حتى اللحظة إيجابا على الاقتصاد العالمي واقتصاد المنتجين إذا ما قورن ذلك بنتائج ارتفاع الأسعار على معدلات التضخم والنمو على المستوى العالمي.

تبعاً لطبيعة المرحلة التي تمر بها أسواق الطاقة واقتصاديات دول المنطقة فقد بات واضحا انحسار الخيارات المتاحة أمام كافة الأطراف، ذلك أن النفط الرخيص الذي يساهم في رفع حجم الاحتياطي لن يكون الحل الأمثل للسيطرة على أسواق المستهلكين في كافة ظروف السوق وتطوراتها. وأن احتمال خسارة الحصص السوقية مع كل ارتفاع يسجل على متوسط الأسعار السائدة سيكون ممكنا وقابلا للحدوث، الأمر الذي يقودنا إلى الاعتقاد بأن البحث عن سعر التوازن للنفط لدى الأسواق العالمية في الوقت الحالي سيمثل أكثر الحلول كفاءة وتأثيرا على كافة الأطراف.

محافظو بنوك مركزية عالمية يطلبون دعم الحكومات لتحفيز الاقتصاد

(رويترز)

بحث محافظو بنوك مركزية تمثل قطاعا كبيرا من الاقتصاد العالمي وضع أسواق المال وأسعار الفائدة بتعمق وخرجوا بمناشدة مشتركة لنظرهم حول العالم لتقديم يد العون.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وفي ظل نمو ضعيف ومعدل تضخم وأسعار فائدة منخفضة خالص مسؤولون من مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) وبنك اليابان المركزي والبنك المركزي الأوروبي إلى أن جهودهم لدعم الاقتصاد من خلال أدوات السياسة النقدية قد تتعثر ما لم يبادر الزعماء المنتخبون بتطبيق إجراءات جريئة.

وتتباين هذه الإجراءات من إصلاح منظومة الهجرة في اليابان إلى تغييرات هيكلية لدعم النمو والإنتاجية في الولايات المتحدة. ويقولون إنه في غياب مثل هذه الإجراءات سيصبح من الصعب إقناع الأسواق والأسر بأن الأوضاع سوف تتحسن، وتشجيع التحول في المزاج العام الذي يرى اقتصاديون أنه ضروري لتحسين الأداء الاقتصادي على مستوى العالم.

وفي اجتماع محافظي البنوك المركزية الذي يستمر ثلاثة أيام في جاكسون هول بولاية وايومنغ الأمريكية قال بنوا كور عضو المجلس التنفيذي للبنك المركزي الأوروبي إن البنك يعمل جاهدا على الحيلولة دون ترسيخ توقعات معينة بشأن الفائدة سواء كانت مرتفعة جدا أو منخفضة جدا. لكنه أضاف أن بطء تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية من جانب الحكومات الأوروبية يقوض هذه الجهود.

وقال محافظ بنك اليابان المركزي هاروهيكو كارودا إنه يُجري محادثات دورية مع رئيس الوزراء شينزو آبي بشأن فتح اليابان بشكل أكبر أمام المهاجرين وتغييرات أخرى ذات حساسية سياسية ولكنها ضرورية لتعزيز فرص النمو الذي يقدر معدلها حاليا عند نحو واحد في المئة سنويا.

وكرست رئيسة مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي جانيت يلين الصفحة الأخيرة من كلماتها عن الإصلاحات المحتملة في السياسة النقدية لسرد قائمة السياسات المالية والهيكلية التي ترى أنها ستدعم الاقتصاد.

والسياسة المالية ليست مدرجة على جدول الأعمال الرسمي للاجتماع ولكنها احتلت جزءا ثابتا في الحوار مع تفكير صناع السياسة مليا في سياسات تصلح لعالم ما بعد الأزمة.

وأحد بواعث القلق الرئيسية الحذر الشديد في توقعات الأسر والشركات إذ تتوقع نموا محدودا ومعدل تضخم ضعيف حتى أنها لم تستجب لجهود البنوك المركزية بالشكل المتوقع.

التأثير على مصر:

سيكون أمام مجموعة العشرين في اجتماعها المزمع عقده مطلع شهر سبتمبر الجاري تحدي أساسي يتمثل في كيفية تقريب الرؤي والخروج من نطاق الأزمة الاقتصادية العالمية التي تلوح في الأفق إلا أنه من المثير للاهتمام أن الاستراتيجيات التي بدأت الدول تواجه بها الأزمات الاقتصادية بعيدا عن تحركات السيولة النقدية وأسعار العملات والتي دائما ما تثير مخاوف التحرك في مستويات التضخم مما قد يؤدي إلى آثار سلبية عميقة المدى إذا لم تدر السياسات النقدية بحكمة. قد تشابهت كثيرا في ظل محدودية البدائل والتي تركزت في الأغلب على الاعتماد على البنوك المركزية فحسب كمحرك للنشاط الاقتصادي ومعالج وحيد تقريبا له، و هو ما أدى في النهاية إلى تراكم الأزمات دون حلول جذرية لها، فالآن يحتاج الجميع إلى معرفة أن مسكنات تغيير السياسات النقدية قد تمثل محفزا للنمو على المدى القصير ولكنها لن تعالج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول.

كما تشير الأخبار السابقة إلى ظهور بوادر على تراجع مؤقت لأزمات أسواق النفط حيث تؤكد أغلب التقارير على اتجاه اسعار النفط إلى الاستقرار عند مستويات أفضل في ظل تنامي معدلات الطلب وهو ما يقلص خلال الفترة الحالية من عجز موازنات دول الخليج ويعطي فرصا أفضل لجذب الاستثمارات الخليجية لمصر مع استمرار برنامج الدعم الخليج قصير المدى في الاقتصاد المصري.

كما تبرز الأخبار أن هناك ضرورة للاستفادة من صكوك التمويل في إطار خطة الدولة نحو تطوير الأدوات المالية وتويعها لزيادة قدرة الشركات والحكومة وغيرها من الجهات الاعتبارية المختلفة في الحصول على التمويل، لما في ذلك من أثر إيجابي على زيادة حجم الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي، وعلى تمكين تلك الجهات من تنوع مصادر تمويلها، ولتلبية إحتياجات شريحة كبيرة من الأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والشركات الراغبة في تمويل أنشطتها ومشروعاتها أو التوسع فيها عن طريق الصكوك، وكذلك تفضيل العديد من المستثمرين لهذه الأداة من أدوات الاستثمار ويستلزم تفعيل هذه الأداة حاليا أن يعاد النظر في القانون رقم 10 لسنة 2013 بشأن إصدار قانون الصكوك خاصة بعدما شابه لغط شعبي واقتصادي على مستويات كثيرة نتيجة العوار التشريعي الذي شهده و تسبب في تعطيل هذه الأداة التمويلية الهامة حتى الآن مع إدراج باب للصكوك ضمن قانون سوق المال.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرنته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: الصين تتطلع إلى صيغ اقتصادية جديدة في قمة العشرين

صحيفة «الشرق الأوسط»

في ظل التحديات المتوالية التي تواجه الاقتصاد العالمي، تأمل الصين أن تكون قمة مجموعة العشرين التي تنطلق أعمالها في مدينة هانغتشو بمقاطعة تشيجيانغ بشرق الصين، في مطلع شهر سبتمبر الجاري، نقطة انطلاق لإقرار خطط عمل جديدة من شأنها أن تغير وجه الاقتصاد العالمي المتباطئ.

وأكدت وزارة الخارجية الصينية أن قمة مجموعة العشرين، ستنبنى خطة عمل للمساعدة في تحقيق نمو اقتصادي عالمي قوي ومستدام ومتوازن وشامل. وقال المتحدث باسم الخارجية لو كانغ، في تصريح رسمي، إنه «نظرا لما يعانيه الاقتصاد العالمي من تباطؤ؛ حيث لم تتعد معدلات نموه أكثر من 3 في المائة خلال الأعوام الخمسة الماضية، فقد توصلت الصين إلى توافق مع جميع الأطراف الأخرى المشاركة في القمة لضمان إيجاد نظام تجاري عالمي آمن ومنفتح، والسعي لتحقيق نمو شامل يعود بالفائدة على الجميع»، متابعا أن «تباطؤ الاقتصاد وانكماش حجم التجارة العالمية أصبح أمرا يثير القلق والمخاوف ويعرقل الجهود المبذولة للدفع بانتعاش الاقتصاد العالمي، ولهذا فإن الصين تؤمن أنه في ظل مثل تلك الظروف الصعبة فإنه من الواجب على جميع البلدان أن تتكاتف معا»، مذكرا بأن مجموعة العشرين نفسها كانت قد تأسست عام 1999 بسبب الأزمات المالية في التسعينات بهدف تعزيز التضامن الدولي لتحقيق الاستقرار المالي الدولي، وإيجاد فرص للحوار ما بين البلدان الصناعية والبلدان الناشئة، والتعامل مع القضايا الاقتصادية العالمية. وأشار المتحدث إلى أن مكافحة الحمائية التجارية والاستثمارية والعمل على تعزيز النمو التجاري والاستثماري ستكون من ضمن الموضوعات المحورية التي ستركز عليها القمة، مشيرا إلى التوافق الدولي في هذا الصدد.

* التمويل الشامل على مائدة القمة:

جدير بالذكر أن بي قانغ، نائب محافظ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، كان أشار خلال منتدى مالي عقد أول من أمس الجمعة إلى أن قمة العشرين المقبلة ستناقش ثلاث وثائق مهمة متعلقة بالتمويل الشامل لتوجيه تنمية القطاع عالميا. وأضاف أن هذه الوثائق الثلاث تتعلق بمبادئ ريفية المستوى، ونظام مؤشر اقتصادي جديد وخدمات التمويل المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها ستدعو إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا الرقمية وتسعى لإحداث توازن بين الابتكار والمخاطر وتدعو لإقامة إطار عمل تنظيمي ملائم. وقال بي قانغ في تصريحاته التي نقلتها وكالة الأنباء الصينية الرسمية، إنه فضلا عن هذا فإن القمة ستتناول أهمية الارتقاء بنظام المؤشر الاقتصادي الحالي وضم مؤشرات جديدة مثل الدفع الرقمي، خاصة أن التغيير السريع يعتبر من خصائص قطاع التمويل الشامل. كما تعطي الوثائق الأولوية لتحسين نظام الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة وأنظمة الإفلاس وتشجيع المؤسسات المالية على جعل القروض مدعومة من الممتلكات المنقولة.

كما أكدت الصين أن قمة مجموعة العشرين، ستركز بشكل كبير على قضايا التنمية، لتعزيز الإجماع الدولي حيال تلك القضايا.

* أربع أولويات للقمة:

وأيضاً أشار قانغ إلى أن الصين اختارت أن تكون الأربع أولويات الرئيسية للقمة، التي ستعقد تحت شعار «نحو اقتصاد عالمي مبتكر ونشط ومتربط وشامل»، هي خلق مسار جديد للنمو، وإيجاد نظام أكثر كفاءة وفاعلية للحكومة الاقتصادية والمالية العالمية، وتعزيز التجارة والاستثمار الدولي، وتحقيق التنمية الشاملة والمترابطة.

وقال قانغ إن أهم الموضوعات ذات الأولوية التي سيتم تسليط الضوء عليها خلال هذا الملتقى العالمي الاقتصادي هي «التنمية الشاملة والمترابطة»، وما يندرج تحتها من أمور متعلقة بالتنمية المستدامة والحاجة إلى تعزيز التنسيق فيما يتعلق بنمو مختلف الاقتصادات والترابط الصناعي، مع السعي لتحقيق فائدة الجميع والازدهار المشترك لجميع القطاعات.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأوضح أن هذه ستكون المرة الأولى التي ستأخذ فيها قضايا التنمية مثل تلك المكانة البارزة عند وضع الأطر الخاصة بالسياسات الكلية للاقتصادية العالمية، كما أنها ستكون أول مرة يتم فيها صياغة خطة عمل لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة، حيث تأمل الصين أن تعطى الإجراءات التي ستتخذ بشكل فردي أو جماعي من قبل دول مجموعة العشرين دفعة قوية لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وأضاف المتحدث باسم الخارجية الصينية أن الصين سوف تقدم خلال القمة رؤيتها ومقترحاتها بشأن التعاون لدعم التصنيع في أفريقيا والدول الأقل نمواً، ولمساندة تلك الدول في جهودها لتسريع برامجها التصنيعية ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وتابع قائلاً إن المناقشات خلال القمة ستتناول مجموعة كبيرة من المواضيع، بما في ذلك الزراعة والتوظيف والعمل وعالم الأعمال التجارية، وكذلك أوضاع المرأة والشباب وتشجيع ريادة الأعمال.

وأوضح كانغ أن أحد المحاور الهامة خلال المناقشات سيكون سبل تعزيز التجارة الدولية والاستثمار، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الهدف من المناقشات سيكون زيادة التفاهم وتحقيق التوافق من خلال الاستخدام الفعال للألية المتعددة الأطراف الخاصة بمنظمة التجارة العالمية، وعبر التواصل والحوار على المستوى الثنائي بين الدول بعضها البعض، كما أوضح أنه سيتم كذلك تناول موضوع الوقوف ضد الحمائية التجارية والاستثمارية وتعزيز نمو التجارة والاستثمار.

وأكد المتحدث باسم الخارجية أن اقتصادات دول مجموعة العشرين ستظل ملتزمة بتحقيق اقتصاد عالمي مفتوح، وستعمل على اتخاذ مزيد من الخطوات نحو تحرير التجارة وتقديم التيسيرات التجارية. كما شدد على حرص الصين على التعاون مع جميع الأطراف في مجموعة العشرين، لوقف تباطؤ نمو التجارة العالمية وتحقيق النمو الشامل والحفاظ على نظام تجاري عالمي مفتوح وآمن. معرباً عن ثقته بأن قمة هانغتشو ستنتج في اتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل للاقتصاد العالمي.

* تفاعل مجموعة الأعمال:

وفي سياق ذي صلة، قال هانز - بول بوركنير، الرئيس المشترك لفريق عمل البنية التحتية لمجموعة الأعمال «B20» لدول مجموعة العشرين، ورئيس مجموعة بوسطن الاستشارية، إن «قمة B20 هذه السنة ضمت عدداً كبيراً من قادة العالم في اجتماعات العصف الذهني، وهذا أمر مثير جداً»، مضيفاً: «لقد لاحظنا بوادر مشجعة في بيان اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية، ووزراء التجارة لمجموعة العشرين، ونتطلع إلى نجاح قمة هانغتشو في سبتمبر المقبل».

وبحسب صحيفة «الشعب» الصينية، قال بوركنير إن فريق عمل البنية التحتية محظوظ بالتعاون الوثيق مع فرق مجموعة العشرين، حتى المشاركة مباشرة في اجتماع وزراء مجموعة العشرين، مما ساعد على أن يكون عمل مجموعة الأعمال B20 أكثر انساقاً مع الخطة العامة لعمل مجموعة العشرين، كما أن الأفكار الرئيسية التي تطرح خلال مناقشات مجموعة الأعمال B20 سيجري دعمها من قبل مجموعة العشرين.

وأوضح بوركنير أن «الصين تلعب دوراً متزايد الأهمية في الاقتصاد العالمي، وأعتقد أن زيادة مشاركة الشركات الصينية هو اتجاه مهم في المستقبل في البنية التحتية وغيرها من الموضوعات الأخرى»، مؤكداً أن التوصيات الخمس التي طرحها فريق عمل البنية التحتية، تعزز من عمل مجموعة الأعمال B20 التي عانت في السنوات الأخيرة، و«تحديد فرص جديدة». كما أشار إلى أن تنفيذ التوصيات الخمس قد يخلق أكثر من تريليوني دولار من الأنشطة الاقتصادية في كل عام، وأكثر من 30 مليون فرصة عمل إضافية في مختلف اقتصادات المجموعة العشرين.

وشدد بوركنير بوجه الخصوص على التوصيتين الأوليين، وهما زيادة مشاريع ريفية الجودة وقابلة للتمويل السهل، ونشر لوائح تسهيل الأصول وتشجيع إنشاء الأدوات المالية اللازمة لفتح الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية. وقال إن التوصيتين لهما أهمية كبيرة لمواجهة رجال الأعمال تحديات البنية التحتية، وإنه مهتم جداً بكيفية احتضان العالم للثورة الرقمية في مجال البنيات التحتية.

وأضاف موضحاً أن التوصيات الثلاث الباقية تهدف إلى إيجاد فرص جديدة، تشمل تعزيز دور الحفز لبنوك التنمية المتعددة الأطراف وهيئات التنمية المتعددة الأطراف في دفع الأصول الخاصة للمشاركة في الاستثمارات على مرافق البنية التحتية، ورفع الإنتاجية لمشاريع البنيات التحتية من خلال الدفع التكنولوجي الابتكاري، وإنشاء مرافق البنيات التحتية المستدامة نحو المستقبل، وأخيراً تعزيز حماس الدول والعالم كله لتقوية الترابط بين البنيات التحتية في المجالات المختلفة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناءً على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من جانبه، أثنى جون بيك، الرئيس المشترك لفريق عمل البنية التحتية لمجموعة الأعمال B20 لدول مجموعة الـ20 والرئيس التنفيذي لمؤسسة إيكون Aecon المحدودة، في حديثه عن عمل مجموعة الأعمال B20 هذا العام على التوصيات الخمس التي طرحها فريق عمل البنية التحتية، قائلا إن الحماية والتأمين ضد الأخطار السياسية والتنظيمية أكثر التوصيات التي يهتم بها.

وأضاف بحسب صحيفة «الشعب» الصينية: «يمكننا أن ننشئ خزان التأمين العالمي للبنية التحتية، ورفع حجم ودرجة تغطية الضمانات للاستثمارات البنية التحتية»، مؤكدا على ضرورة إيجاد طرق جديدة لحماية استثمار البنية التحتية من أخطار التغيرات السياسية والتنظيمية.

وأشار بيك إلى أن نشاطات مجموعة الأعمال B20 نظمت بشكل ممتاز في هذا العام. وقال: «تلعب الشركات الصينية دورا مؤيدا وبناء في تشكيل التوصيات»، والشركات الصينية يمكن تحسين دورها من خلال تعريف نفسها بنموذج ناجح في الدول الأخرى واختيار ثقافة الشركات الأكثر مناسبة لها.

التأثير على مصر:

يمر الاقتصاد العالمي بمنعطف مهم في العالم كله، فجميع الدول الكبرى اتخذت مؤخرا قرارات اقتصادية متخبطة تضر بالاقتصاد العالمي، حتى الصين التي طالما تميزت بأداء اقتصادي وقرارات جيدة قادرة على تحقيق النمو، و"لا نستطيع عزل مصر عن العالم الخارجي، لذلك فإن خروج مصر من هذا المنحنى الاقتصادي، لا يرتبط فقط بالأداء الداخلي للدولة، وإنما أيضا بالأداء العالمي".

تحاول الصين الآن من خلال حزمة إجراءات متكاملة بداية من التواجد النشط بمجموعة العشرين أن تعيد تقديم درسا اقتصاديا عالميا يرتبط بأسس الإصلاح الاقتصادي من خلال برنامج إصلاح اقتصادي حقيقي يركز على جانب الابتكار وعلى إدارة جانب العرض في الاقتصاد وهو الأمر الذي يجب على الحكومة المصرية الاستفادة منه والانتباه إليه خلال وضع برنامجها الذي سيعلم لاحقا من خلال دعم سياسات وإصلاحات هيكلية ومؤسسية حقيقية سواء على المستوى الاقتصادي أو المالي أو على جانب الجهاز الإداري كمحور أساسي ووحيد للعودة لمنافسة الاقتصاديات الكبرى مثل الصين.

الأکید أن النموذج الصيني يتشابه بصورة كبيرة مع الاستراتيجيات التي اتبعتها مصر لمواجهة الأزمة ذاتها مع الأخذ في الاعتبار أن مصر أضافت إلى تلك السياسات العمل على جذب استثمارات أجنبية مباشرة في ظل كون الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحكمها محددات قد تجعل من مصر عنصرا جاذبا لها في ظل تمتعها بموارد وموقع جغرافي واستراتيجي يؤهلها لمزيد من الاستثمارات خلال الفترة القادمة.

كذلك فإن تواجد مصر باجتماعات مجموعة العشرين يعد محورا أساسيا في عملية إعادة صياغة الدور الاقتصادي والسياسي للدولة بما يضمن في الأساس مزيدا من الانفتاح على العالم ولعب دور أكبر في الساحة الدولية بما يضمن المزيد من فرص التنمية اعتمادا على الشركات الدولية وفرصا أفضل ل طرح الرؤية المصرية للمتغيرات العالمية في المحافل الدولية القادرة على صناعة القرار.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: فرصة أخيرة أمام أمريكا لإقرار اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ»

صحيفة الحياة

تتحين إدارة الرئيس باراك أوباما فرصتها الأخيرة لإقرار اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، وهو اتفاق تجارة حرة يجمع الولايات المتحدة مع 11 دولة أخرى تمثل 40 في المئة من اقتصاد العالم. وتأتي محاولات أوباما لاستصدار الموافقة من الكونغرس، بعدما باءت محاولاته السابقة بالفشل، وفي ضوء إعلان المرشحين المتنافسين للرئاسة، الديموقراطية هيلاري كلينتون والجمهوري دونالد ترامب، رفضهما القاطع للاتفاق. ويعلق الفريق الرئاسي آماله على دورة تشريعية يعقدها الكونغرس بغرفتيه، بعد انتخابات الرئاسة والكونغرس المقررة في 8 (نوفمبر) المقبل. ويطلق الأميركيون على الكونغرس في هذه الأيام التشريعية، التي تمتد بين 14 و30 (ديسمبر)، اسم جلسات «البطة العرجاء» بسبب انتهاء صلاحيات الكونغرس معنويا، على رغم استمراره في العمل قانونا.

ويرى الفريق الرئاسي الفرصة سانحة أكثر لإقرار الاتفاق في الكونغرس في فترة «البطة العرجاء»، نظرا إلى تحرر أعضائه من ضغوط الناخبين التي تبلغ ذروتها أثناء الحملات الانتخابية وتتحسر بعد نهاية الانتخابات. في الوقت ذاته، يمكن أعضاء الكونغرس ممن خسروا مقاعدهم الإدلاء بأصواتهم من دون الالتفات إلى الاعتبارات الانتخابية.

ويستند المعارضون في رفضهم للاتفاق إلى «اتفاق التجارة الحرة لأميركا الشمالية» (نافتا)، الذي وقعه الرئيس السابق بيل كلينتون عام 1994، وحرر بموجبه التجارة مع جارتى أميركا كندا إلى الشمال والمكسيك إلى الجنوب. ومنذ دخول «نافتا» حيز التنفيذ، نقل عدد من المصانع الأميركية بما فيها المصنعة للسيارات، معامل الإنتاج إلى جنوب الحدود الأمريكية للاستفادة من اليد العاملة الرخيصة، والقرب من السوق الأميركية، ما أفقد عددا كبيرا من العمال الأميركيين وظائفهم، ودفع بهم إلى تأييد حملات المرشحين الذين يعارضون اتفاقات التجارة الحرة. وأدى رفض المرشح الديموقراطي السابق للرئاسة بيرني ساندرز اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ» إلى قلب موقف كلينتون من مؤيدة له إلى معارضة، خوفا من خسارة أصوات «عمال البياقة الزرقاء»، أي عمال المصانع الذين يتركزون في ولايات تتأرجح انتخابيا بين الحزبين، وهي ولايات الوسط الشرقي المعروفة بـ «حزام الصدأ» مثل أوهايو وميشيغان وبنسلفانيا.

ومع رفض كلينتون للاتفاق، هذا حذوها عدد كبير من أعضاء الكونغرس من الحزب الديموقراطي، خوفا من أن يؤدي تأييدهم للاتفاق إلى خسارتهم مقاعدهم. وتكررت العملية في الحزب الجمهوري المؤيد تقليديا لاتفاقات التجارة الحرة، بعد تحريض ترامب للقاعدة الشعبية ضد اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، فترجع عدد من أعضاء الكونغرس الجمهوريين وانهارت عملية المصادقة على الاتفاق. وهكذا، يحاول أوباما إعادة طرح الاتفاق على التصويت في الأيام المتحررة من العملية الانتخابية. وفي هذا السياق، واصلت وزارة التجارة، وغرفة التجارة الأميركية وهي جمعية أهلية، واللوبيات العاملة لدى الشركات الأميركية الكبيرة، التي ستستفيد من فتح أسواق آسيا، مثل شركة «بوينغ» للطيران، حشد التأييد الشعبي والسياسي لإقرار الاتفاق.

وتظهر دراسة أعدها معهد «بيترسون» الاقتصادي المستقل، أن «من شأن اقرار الاتفاق رفع صادرات اميركا بواقع 357 بليون دولار سنويا مع حلول عام 2030، عندما تصبح كل بنودها نافذة. وستؤدي هذه الزيادة في قيمة الصادرات الأميركية إلى إضافة 131 بليوناً في مداخيل الأميركيين. ويقول مؤيدو الاتفاق أنه سيشهد 18 ألف تعرفه جمركية على الصادرات الأميركية إلى الدول الأعضاء، وخمس منها هي من دول شرق آسيا وجنوبها أي اليابان وفيتنام وسنغافورة وماليزيا وبروناي. وإلى اليابان، ثالث أكبر اقتصاد في العالم، تعول أميركا على فيتنام، التي زارها أوباما في (مايو) الماضي، كحليف منافس للصين خصوصا أن فيتنام في طور الصعود بسبب اليد العاملة الرخيصة لديها، وهي تقتنص المصانع من الصين التي صار سعر اليد العاملة لديها يرتفع وسكانها يشيخون.

وتشير غرفة التجارة الأميركية في بيان، إلى أن في أسواق المحيط الهادئ، انضم بليوناً شخصاً للطبقة المتوسطة على مدى العقدين الماضيين». كما يُتوقع أن يزداد العدد بواقع 1.2 بليون مع حلول عام 2030، ويمثل هؤلاء زبائن محتملين مع شهية للمنتجات الأمريكية».

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ويُؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

واعتبرت الغرفة أن اتفاق «الشراكة عبر المحيط الهادئ» يبقى الزعامة الأميركية قائمة، لأن عدد اتفاقات التجارة الحرة بين دول شرق آسيا وجنوبها ارتفع من 3 فقط عام ٢٠٠٠ إلى نحو ٥٠ اليوم، مع ٨٠ اتفاقا شبيها في طور الإعداد، ما يعني أن في حال رفضت أميركا اتفاق "الشراكة عبر المحيط الهادئ"، فإنها ستبقى خارج السوق الآسيوية الكبيرة.

بدورها، قدمت وزارة التجارة الأمريكية أرقاما تظهر أن الولايات المتحدة ستستفيد من مصادقتها على الاتفاق. ورأت الوزارة مثلا أن «صادرات البلاد إلى دول الاتفاق من معدات النقل، أي الطائرات المدنية ومحركاتها وقطع غيارها، تعاني من تعرفات جمركية بلغت 25 في المئة. وأوضحت أن القطاع يوظف 681 ألف أميركي، وشكل 4 في المئة من الإنتاج الصناعي الأمريكي عام 2013، ونمت صادرات أمريكا بواقع 49 في المئة بين عامي 2009 و2014، لتبلغ قيمة الصادرات 123.8 بليون دولار، صُدر ربعها على الأقل إلى دول الاتفاق، ما يعني أنه مع التخلص من الرسوم الجمركية البالغة 25 في المئة، من المتوقع أن تتحول دول الاتفاق إلى أكبر مستورد لمعدات النقل الأمريكية.

وكما الطائرات، كذلك السيارات الأمريكية التي ستجد أسواقا جديدة مفتوحة في وجه صادراتها خصوصا في اليابان، التي تفرض حاليا تعرفات مرتفعة على السيارات الأمريكية المستوردة. وكانت اليابان فرضتها قبل أربعة عقود، عندما كان قطاعها لصناعة السيارات في أيامه الأولى. كما تدخل السيارات اليابانية إلى أمريكا من دون تعرفة، ما يعني أن اليابان ستخلى عن رسومها فيما لن تقوم أمريكا بتغييرات تذكر على هذا الصعيد. وأظهرت الوزارة الأمريكية سلسلة من الأرقام تغطي قطاعات متنوعة، منها الصادرات الزراعية والحيوانية خصوصا صادرات قطاع الخدمات الأمريكي، وهو الأكبر في العالم ويشكل الجزء الأكبر من الصادرات الأمريكية عموما.

التأثير على مصر:

تواجه الاتفاقية معوقات رئيسية بالنسبة لألية تسوية المنازعات بين المستثمرين والدولة، فهي نقطة خلاف أخرى أنه نظام قانوني يجيز للشركات مقاضاة الدول بسبب القوانين التي تؤثر على إيرادات الأعمال و هذه واحدة من القضايا التي لاقت معارضة شديدة من قبل البرلمانات في ألمانيا وفرنسا، أكبر اقتصادين في منطقة اليورو إلا أن هناك محاولات جادة للتوصل إلى صيغة نهائية لهذا الاتفاق خلال فترة حكم أوباما الذي يدعم من اتفاقيات التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من دول العالم مثل دول المحيط الهادي. تشير إلى أن تأثير الاتفاقية – حال إبرامها – على تنشيط التجارة العالمية وتعزيز الطلب على المواد الخام والمنتجات البترولية سيكون إيجابيا مما سيرفع من معدلات المرور بقرعة السويس. كما أنه قد يساعد على تدعيم نقل بعض الصناعات من الأسواق الأوروبية إلى أسواق جنوب البحر المتوسط و شرق أوروبا. إلا أنه هناك ضرورة لمراجعة بنود الصادرات المصرية للأسواق الأوروبية وقياس مدي إمكانية إحلالها بواردات أمريكية أرخص نتيجة انخفاض الرسوم بفعل الاتفاقية في حالة إبرامها. ويتعين على مصر الانتباه إلى ضرورة الإسراع بتعزيز أواصر التكامل الاقتصادي وتنمية التبادل التجاري مع أسواقها الرئيسية في أفريقيا والمنطقة العربية خاصة وأن الانفتاح التجاري للعديد من المناطق عبر العالم قد يؤدي في النهاية إلى تغير في خريطة التجارة والاستثمار العالمية وهو ما يجب أن تواجهه مصر من خلال هذه التحالفات التجارية والاستثمارية الإقليمية خلال الفترة القادمة.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الاسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت مؤشرات الأسهم الصينية في ختام تداولات يوم الجمعة، مدعومة بمكاسب القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات، مع ترقب المستثمرين لتقرير الوظائف الأمريكي في الولايات المتحدة للوقوف على ما إذا كان من الممكن تحريك أسعار الفائدة الأمريكية هذا الشهر.

وحصلت شركة "سي كيه هوتشيسون" على الضوء الأخضر من الاتحاد الأوروبي لإنشاء أكبر مزود للخدمات اللاسلكية في إيطاليا.

وتتقرب الأسواق العالمية صدور بيانات الوظائف المضافة في الاقتصاد الأمريكي خلال الشهر الماضي، مع توقعات بإضافة 180 ألف وظيفة مقارنة بـ 255 ألفا في شهر يوليو ، وانخفاض معدلات البطالة إلى 4.8% من 4.9%.

وفي ختام التداولات ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.1% إلى 3067 نقطة.

وحول الأسهم المتداولة في بورصة هونج كونج ارتفع سهم "سي كيه هوتشيسون" بنسبة 3.3% إلى 102.8 دولار هونج كونج (13.25 دولار أمريكي) ، فيما ارتفع سهم "بنك أوف تشاينا" بنسبة 0.6% إلى 3.57 دولار هونج كونج (0.46 دولار أمريكي).

كما تباين أداء مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام تداولات يوم الجمعة، مع ارتفاع الدولار أمام الين، وقبيل صدور تقرير الوظائف الشهري للولايات المتحدة المرتقب في وقت لاحق اليوم والذي قد يعطي مزيدا من الدلالات على مسار رفع أسعار الفائدة الأمريكية وتوقيتها.

وفي ختام التداولات، هبط مؤشر "نيكي" الياباني بشكل هامشي بنسبة 0.01% إلى 16925 نقطة، فيما ارتفع مؤشر "توبكس" بنسبة 0.3% إلى 1340 نقطة.

وارتفع سهم شركة "سوني" بنسبة 1.5% إلى 3350 ين (32.3 دولار)، فيما تراجع سهم "هوندا موتورز" بنسبة 0.6% إلى 3185 ين (30.7 دولار)، كما تراجع سهم شركة "شارب" إلى 141 ين (1.36 دولار).

ارتفعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة عقب صدور تقرير الوظائف الشهري الذي زاد التكهات بتأجيل رفع الفائدة من جانب الفيدرالي، وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط الذي أثر إيجابيا على أسهم شركات الطاقة، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية.

وارتفع مؤشر "داو جونز" الصناعي بمقدار 72.6 نقطة إلى 18492 نقطة، بعد مكاسب بأكثر من 120 نقطة في بداية التداولات، كما ارتفع مؤشر "نازدك" (+ 22.7 نقطة) إلى 5250 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "S&P 500" القياسي (+ 9 نقاط) إلى 2180 نقطة.

وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" مكاسب بنسبة 0.5%، كما ارتفع "S&P 500" الأوسع نطاقا بنسبة 0.5%، في حين سجل "نازدك" مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 0.6%.

وفي الأسواق الأوروبية، ارتفع "ستوكس يوروب 600" بحوالي 2%، أو بمقدار 6.7 نقطة إلى 350.4 نقطة، وهو أعلى إغلاق منذ 20 أبريل ، وسجل المؤشر القياسي مكاسب هذا الأسبوع بنسبة 2%.

وارتفع مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (+ 148.6 نقطة) إلى 6894.6 نقطة، كما ارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 149.5 نقطة) إلى 10684 نقطة، بينما ارتفع مؤشر "كاك" الفرنسي (+ 102.5 نقطة) إلى 4542 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم ديسمبر عند التسوية بنسبة 0.7% أو بمقدار 9.60 دولار إلى 1326.70 دولار للأوقية، وحقق المعدن النفيس مكاسب هذا الأسبوع بأقل من 0.1%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 3% أو بمقدار 1.28 دولار وأغلق عند 44.44 دولار للبرميل، ولكنه سجل خسائر هذا الأسبوع بنسبة 6.7% هي الأكبر منذ 8 يوليو ، كما ارتفع "برنت" القياسي بنسبة 3% أو بمقدار 1.38 دولار وأغلق عند 46.83 دولار للبرميل وسجل خسائر أسبوعية بحوالي 5.3%.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستشارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تتفق الرؤية خلال هذا الأسبوع مع ما حدث خلال الأسبوعين الماضيين حيث شهدت البورصة المصرية استمرارا لحالة الانفصال عن أداء الأسواق العالمية خلال تداولات الأسبوع نتيجة الاستمرار في التأثر بمتغيرات الاقتصاد الداخلي ما خلق حالة ترقب في الاقتصاد المصري، الصورة التي دفعت التعاملات في البورصة المصرية خلال تداولات الأسبوع للتراجع مع الميل النسبي في اتجاه عمليات جني الأرباح مما ساهم في تحقيق تراجع نسبي للمؤشرات.

نشير إلى أنه من الضروري مع بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي أن تكثف البورصة المصرية من تحركاتها في اتجاه جذب استثمارات أجنبية خاصة وأن الإجراءات الإصلاحية من المتوقع أن ترفع من جاذبيتها الاستثمارية مما سيدفع بالبورصة إلى تحسين فرصها للتهيئة للطروحات المتوقعة خلال الفترة المقبلة مع زيادة حجم التداولات والاستثمارات الواردة إليها.

نعيد التأكيد على أن اتجاه الدولة حاليا لدراسة طرح حصص من شركات في البورصة المصرية أو بالأسواق العالمية يستلزم دراسة لتوقيت الطرح وآليات التسعير وفرص نجاحه في ظل الأوضاع العالمية التي تشهدها أغلب الأسواق العالمية خلال الفترة الحالية وذلك لضمان وجود فرص حقيقية لنجاح الطروحات المخططة بالأسواق وتحقيق الهدف منها ضمن الحزمة التمويلية التي أعلنت عنها الحكومة المصرية.

إن البورصة المصرية تحتاج إلى المزيد من الاهتمام الحكومي لاتمام عملية تطويرها وتحسين الأثر التشريعي والمؤسسي لها وهو ما يستلزم الإسراع بتعديل قانون سوق المال رقم 95 لسنة 1992 بالإضافة إلى تعديل القرار الجمهوري المسئول عن تنظيم الشكل المؤسسي للبورصة المصرية لإتاحة مزيد من المرونة الاستثمارية وتعزيز الأدوات الرقابية وزيادة عدد الأدوات الاستثمارية المتاحة للتداول.

تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع على أعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها، ولا يُعدت بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.